*بعض أحكام الفاعل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في بعض أحكام الفاعل.***

*الكلمات المفتاحية: الفاعل، المصدر، الجملة.*

# ***المقدمة***

*معرفة أسس بعض أحكام الفاعل،* ذكر ابن مالك أن الجملة تكون فاعلًا، ولكن على التأويل والتقدير، يقول في (شرح التسهيل): علام يعود الضمير في قوله: ومنه؟ يعود على وقوع الجملة فاعلًا، ومن ذلك قول الله تعالى: {ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ}، {ﮃ ﮄ ﮅ}، {ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ} [إبراهيم: 45] الفعل {ﭾ} هذا فعل يريد فاعلًا أو يطلب فاعلًا، والفاعل -كما يقول ابن مالك في (شرح التسهيل): {ﮀ ﮁ ﮂ} قال: ففاعل {ﭾ} مضمون: {ﮀ ﮁ ﮂ}*.*

1. *المقالة*

امتناع أن تكون الجملة فاعلًا:

لقد منع أبو البقاء أن تقع الجملة فاعلًا، وذكر أوجهًا منها:

أحدها: أن الفاعل كجزء من الفعل. عادت الفكرة القديمة التي ما زلنا نناقشها، ونسأل حولها ونقارن بينها وبين ما جاء في غير كتاب (اللباب)، قال أبو البقاء: أن الفاعل كجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء؛ لاستقلالها.

الحق: أن هذا الوجه يحتاج إلى شيء من الروية في مناقشته، ألهذا السبب لا تقع الجملة فاعلًا؟! بمعنى أن الفاعل كما بينت لنا جزء من الفعل، ولا يمكن أن تكون الجملة كالجزء من الفعل؟ لماذا؟ لاستقلالها؟! تستقل عن أي شيء؟ تستقل عن الفعل؟ ألا يوجد ارتباط وثيق بين الفعل وبين الجملة في نحو ما ذكرناه لكم، حين تعرضنا لهذه المسألة: "سرني أن جاء البشير"؟ أو على ما أوله بعض النحاة على ما سوف نرى الآن؟

إذن، الجملة يمكن أن تكون كجزء من الفعل أيضًا؛ لأن مسألة أن تكون كجزء من المسائل الجميلة المتوسع فيها، إن سيبويه يقول: المبتدأ في حاجة إلى الخبر والخبر في حاجة إلى المبتدأ، هذا إذا قلنا: إنهما بمنزلة الكلمة الواحدة، لا نعني أنهما مثلًا كالمضاف والمضاف إليه، وإنما هما مبتدأ وخبر الكلام لا يتم إلا بهما معًا، ومن ثم كانت حاجة أحدهما إلى الآخر كحاجة بعض أجزاء الجسم إلى بعض.

إن أبا البقاء حين قال: وإنما لم يجز أن تكون الجملة فاعلًا؛ لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الفاعل كجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كجزء. والإفادة في الجملة قد تكون حاصلة -كما قال العلماء جميعًا- في أقل الكلام، أقل الكلام أن يتألف من كلمتين، وهذا هو الأصل الأصيل.

ويقولون: قام محمد، أو محمد قائم، يعني من اسمين أو من فعل واسم، هذا أقل شيء؛ لكن إذا قلت: إن قام زيد يوم الخميس والشمس ساطعة- قمت معه، هذا حوالي تسع كلمات، وهو كلام لكنه بمنزلة الكلمتين، في أي شيء تكون هذه المنزلة؟ ما الذي جعلنا نقول: بمنزلة، أصلًا؟ الذي جعلنا نقول: بمنزلة، شيء واحد فقط: هو الإفادة.

فكما أن الإفادة حدثت من كلمتين وحدثت من تسع كلمات، والجامع بين الكلمتين وبين الكلمات التسع، شيء واحد هو الكلام؛ الكلام: ما أفاد معنى يحسن السكوت عليه الذي أفاد معنى يحسن السكوت عليه أقله كلمتان، فإذا حدثت الفائدة من عشرين كلمة، من مائة كلمة، إذا أتيت بالظروف والإضافات واستطعت أن تقول من أول الصفحة: إنْ، ثم نظرت إلى: تحسنت الظروف وتغيرت الأحوال وصار الضعيف قويًّا، والغريب دنيًّا قريبًا والجافي رحيمًا وأصبحت...: تستطيع أن تكتب صفحات طويلة، وفي النهاية تقول: أشكر الله: {ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ} [النصر: 1- 2] الفائدة لم تتم بعد؛ وإنما تتم: {ﭿ ﮀ ﮁ} [النصر: 3]. انظروا إلى عدد الكلمات {ﭱ} {ﭲ} {ﭳ} {ﭴ}: أربع، "و": الواو حرف عطف، وهي كلمة بذاتها، {ﭵ}: ست كلمات، {ﭷ}: الواو سبع، ورأى والتاء تسع كلمات، {ﭸ}: عشر كلمات، {ﭹ}: من كلمتين يدخل، والواو فاعل، {ﭺ ﭻ}: ثلاث عشرة كلمة، {ﭼ}: أربع عشرة كلمة، {ﭽ}: خمس عشرة كلمة، {ﭿ}: ست عشرة كلمة، هذه بمنزلة كلمتين: {ﭓ ﭔ} [الإخلاص: 1] {ﭖ ﭗ} [الإخلاص: 2]، كلمتان أفادتا معنى.

الوجه الثاني: أن الفاعل قد يكون مضمرًا، ومعرفة بالألف واللام، وإضمار الجملة لا يصح؟.

هذا الذي تقوله في الوجه الثاني، وأدعوك أيضًا إلى مناقشته:

المناقشة تكون في أن الفاعل -كما قال أبو البقاء- يكون مضمرًا، وطبعًا الجملة لا تكون مضمرة، ويكون معرفًا بالألف واللام، وإضمار الجملة لا يصح، وأيضًا الجملة لا توصف بأنها معرفة، لكن هنا نستطيع أن نقول: قد يأتي مضمرًا، وقد يأتي اسمًا ظاهرًا، وقد يأتي اسمًا صريحًا، وقد يأتي اسمًا مؤولًا بالصريح: {{ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ} [العنكبوت: 51] يعني إذن الفاعل قد يكون مضمرًا -كما قال أبو البقاء- وقد يكون اسمًا، وهذا الاسم إما أن يكون ككتلة لفظية واحدة وإما أن يكون مؤولًا من أن والفعل، أو من ما والفعل، أو من كي المصدرية والفعل، أو غير ذلك، وقد يكون من أن ومن اسمها ومن خبرها الذي هو واقع جملة.

حتى في آية العنكبوت: {ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ} [العنكبوت: 51] المصدر مؤول من أن، ومن اسمها، ومن خبرها، وخبرها جملة، وهو: {ﯙ} أنزل: فعل ماضٍ، ونا الفاعلين: فاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن واسمها وخبرها الذي هو جملة جاء فاعلًا، ليكفي: {{ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ} إذن المسألة ليست مسألة حصر؛ لأن هذا هو الوازع أو المانع الذي أقول فيه: الفاعل يكون مضمرًا حتى يرد علي إنسان ويقول: والجملة تكون مضمرة. الجملة ليست ضميرًا، الجملة ليست ضميرًا.

وليس معنى أن الفاعل يكون مضمرًا ومعرفة بالألف واللام أن ذلك ممنوع في الجملة، وفي هذا الكلام كلام، وفي الوجه تعقيب؛ لأنه ليس من الضرورة أن يكون كل فاعل ضميرًا كما أنه ليس من الضرورة أن يكون كل فاعل جملة.

يعني حين تقول: قام زيد، تستطيع أن تقول: زيد هذا ليس ضميرًا، حتى نقول: إن الجملة إذا لم تكن مضمرة فهذا لا يجعلها فاعلًا؛ لأنها لا تكون مضمرة؟ وهل يُضمر زيد؟ ضميره يكون، ضميره، والجملة ممكن أن يكون لها ضمير؛ لأن الضمير يعود على هذه الجملة "هذه" يشار إليه و"هي" أي: الجملة، فإن الله -تبارك وتعالى- يقول: {ﭪ ﭫ ﭬ} وجاء بها "ها" ثم قال: {ﯛ ﯜ ﯝ} في آية المؤمنون، مع أنه قال: {ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ} قال الله: {ﭪ ﭫ ﭬ} وهو قال: {ﯛ} وهو يعني: الكلام الكثير الذي قاله المجرم الكافر عندما رأى عذابه وهو يحتضر فقال: {ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ} [المؤمنون: 99 - 100].

الفاعل المضمر مثل: فهمت، التاء فاعل ومثل: زيد فهم، زيد: مبتدأ، وفهم: فعل ماض، والفاعل مستتر تقديره: هو، فالضمير في فهمت: فاعل، والضمير المستتر في فهم: فاعل كذلك، يعني إذن يأتي ظاهرًا ويأتي مضمرًا.

الوجه الثالث: وهو يمنع أن تقع الجملة فاعلًا، قال: أن الجملة قد عمل بعضها في بعض؛ فلا يصح أن يعمل فيها الفعل لا في جملتها ولا في أبعاضها؛ إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد ها هنا، إما أن تكون فعلية وقد عمل بعضها وهو الفعل في بعض وهو الفاعل، ما قاله أبو البقاء هنا هل يشمل جملتين: الاسمية والفعلية؟

الجواب: لا، فإن قلت لك: كيف؟ أو وضح أو وجه؛ تقول: إن أبا البقاء معروف أنه مع الجماعة البصرية، وكلامه: قد عمل بعضها في بعض، يعني به: الجملة الفعلية وحدها، نحن عند حسن الظن نقول هذا نقول: عمل بعضها في بعض: أي عمل الفعل في الفاعل.

لكن في الجملة الاسمية نحن نعلم أن العامل في المبتدأ: هو الابتداء، وأن العامل في الخبر: هو المبتدأ، وقيل: ترافعا، وبناء عليه يمكن لباحث أن يقول: وأبو البقاء العكبري من الذين يقولون: ترافعا أي: أن المبتدأ رفع الخبر، وأن الخبر رفع المبتدأ، وهذا لم يقل به أحد من البصريين، وأبو البقاء بصري؛ ولكنه هنا يحاول أن يقول: إن الجملة قد عمل بعضها في بعض، يعني: كيف يعمل فيها الفعل؟! أو ما ضمن معناه من المصدر، ومن اسم الفاعل ومن الأمثلة التي هي للمبالغة، ومن الصفة المشبهة، ومن الظرف وغيره. أي: لا يعمل الفعل في جملة قد عمل بعضها في بعض، لكنا هنا نستطيع أن نرد وأن نقول: إن الجملة تحكى، ما الذي يمنع الحكاية: سرني الله أكبر؟ مثلًا، مؤذن صوته جميل ارتفع صوت بالأذان فقال: الله أكبر، أليست هذه جملة؟! الله: مبتدأ، وأكبر: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

على هذا النحو: الذي يزعم من يطلع على هذه العبارة لأبي البقاء من أن أبا البقاء يرى أن المبتدأ والخبر ترافعا، وأنه لم يكن المبتدأ ليرفع بالابتداء، ولم يكن الخبر ليرفع بالمبتدأ، وإنما رفع أحدهما صاحبه؛ لأنه قال: أن الجملة قد عمل بعضها في بعض؛ فلا يصح أن يعمل فيها الفعل؛ تقول: قد عمل بعضها في بعض من حيث الإسناد، ويعمل فيها الفعل من حيث إنها وقعت في موقع المفرد، لا على تقديرها بالمفرد، وإنما على تقدير أن الرجل ربما انتظر خبرًا سعيدًا؛ فجاء الذي أخبره وقال له: نجحت، فقال: الله! سرني نجحت، ممكن أن يكون: سرني قولك: نجحت، على تقدير القول.

معنى التأويل الذي ذكره ابن مالك:

ذكر ابن مالك أن الجملة تكون فاعلًا، ولكن على التأويل والتقدير، يقول في (شرح التسهيل): علام يعود الضمير في قوله: ومنه؟ يعود على وقوع الجملة فاعلًا، ومن ذلك قول الله تعالى: {ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ}، {ﮃ ﮄ ﮅ}، {ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ} [إبراهيم: 45] الفعل {ﭾ} هذا فعل يريد فاعلًا أو يطلب فاعلًا، والفاعل -كما يقول ابن مالك في (شرح التسهيل): {ﮀ ﮁ ﮂ} قال: ففاعل {ﭾ} مضمون: {ﮀ ﮁ ﮂ}.

ومضمون: {ﮀ ﮁ ﮂ} وتبين لكم كيفية فعلنا بهم، انظر كيف تحولت الجملة إلى مفرد، يعني صار من كيف مصدرًا، ولا يصح أن يقول: وتبين لكم كيفية فعلْنَا، وإنما يأتي بالمصدر أيضًا من "فعلْنا" حتى يصح هذا التركيب وهذا الإسناد؛ فيقول: وتبين لكم كيفية فعلِنا بهم، وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل، كما جاز في باب الابتداء، بدليل ابن مالك لجأ إلى القياس مع وجود السماع طبعًا، السماع يحتاج إلى تقدير، قدروا ما شئتم، وأيضًا عندنا قياس، ما القياس في نحو قول الله تعالى في سورة البقرة ويس: {ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ} [البقرة: 6] {ﭔ ﭕ}؟

التقدير الإنذار وعدمه، إذن: {ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ} التقدير فيه: سواء عليهم الإنذار وعدمه.

معنى هذا أنَّ التأويل والتقدير للجمل وارد، ووروده في باب الابتداء، ومثاله قول رب العالمين: {ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ} فإنه أوِّل على هذا التقدير: سواء عليهم الإنذار وعدمه، كما جاز في هذا الباب أن يقال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ما ضَرَّ تَغلِبَ وائِلٍ أَهَجَوتَها | \* | .... .... .... .... |

فعلى تأويل: ما ضر تغلب وائل هجوُك إياها، ضر: فعل ماض، والفاعل: هجوتها، فقد ذكره ابن مالك في المناسبة بين الهمزة: {ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ}.

أيضًا يقول:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ما ضَرَّ تَغلِبَ وائِلٍ أَهَجَوتَها | \* | .... .... .... .... |

يعني: هجوك إياها، وذكر من ذلك أيضًا قول الله تعالى: {ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ} [طه: 128] كم ها هنا تدل على الكثرة، إذن عندما نقدر نقول: أفلم يهد لهم كثرة إهلاكنا؟ يعني أن الله تعالى أهلك كثيرًا من القرون الأولى: {ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ} [النجم: 50 - 53]

يقول: أولم يهد لهم كثرة إهلاكنا، وهناك رأي لبعض المحدثين بأنَّ: الجملة الفعلية قد تأتي على التأويل، وهذا الذي ذكره ابن مالك أي: الذين جاءوا من بعده، ونحن نستطيع أن نضيف إلى الجملة الأشياء الكثيرة ونستطيع أن نعلق ونستطيع أن نعدل، لكن إذا كانت المسألة قد ورد فيها سماع، وهذا السماع أخذه العلماء وقدروه وكان تقديرهم صحيحًا وكان ردهم سديدًا، ربما تبين له ذلك من خلال هذه الآية: {ﭩ ﭪ ﭫ} [طه: 128] أو: {ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ} [إبراهيم: 45].

أربعة أوجه في علة رفع الفاعل:

ذكر أبو البقاء أوجهًا خاصة بالرفع: الإعراب إما أن يكون ظاهرًا، وإما أن يكون مقدرًا، وإما أن يكون أصليًّا، وإما أن يكون فرعيًّا، ثم نأتي للإعراب والبناء المثال الإعراب الظاهر: جاء محمد، فمحمد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ومثال الإعراب المقدر: جاء الفتى أو نعم الفتى كما قال ابن مالك، وقد بيناها جلية، والفتى فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والإعراب يكون أصليًّا بالضمة في الرفع وبالفتحة في النصب وبالكسرة في الجر وبالسكون في الجزم.

ويكون الأعراب كما قال بعض النحاة ومنهم ابن هشام الأنصاري المصري فيقول: الإعراب رفع ونصب وجر وجزم، ولكن هناك ما هو يشترك فيه الفعل، والفعل كما هو معلوم المعرب الوحيد هو المضارع، إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعًا، وإذا سبق بناصب كأن وأخواتها كان منصوبًا، وإذا سبق بالجازم كلم ولما ولام الأمر أو لام الطلب على الوجه الأدق والأجمل، وأدوات الشرط التي تجزم فعلين كان مجزومًا، فإذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعًا، وهو يعرب إذا لم تباشره نون التوكيد ولا نون النسوة وإلا كان مبنيًّا على الفتح مع نون التوكيد، وعلى السكون مع نون النسوة، كقول الله تعالى: {ﭸ ﭹ} [البقرة: 228] فهو مبني على السكون مع نون النسوة ومبني على الفتح مع نون التوكيد: {ﯹ ﯺ} [الأنبياء: 57] أكيدَ: {ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ} [الأنبياء: 57].

لكن هنا الرفع مشترك بين المضارع يكتب وبين الاسم، جاء زيد، زيد مرفوع، ويكتب مرفوع، ويمكن أن تأتي أنت بها في مثال واحد، فتستطيع أن تقول: يكتب زيد كل يوم خمسين صفحة، وهكذا، يكتب مضارع مرفوع وزيد مرفوع، أما رفع يكتب فتجرده من الناصب والجازم وأما رفع زيد فلكونه فاعلًا، ويكون النصب مشتركًا أيضًا: لن يندم. يندم مضارع منصوب؛ لأنه سبق بلن، وتقول: إنَّ الله على كل شيء قدير، فلفظ الجلالة اسم إنَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، إنَّ اللهَ على كل شيء قدير.

والجر خاصٌّ بالأسماء، فأنت تقول: مررت بالرجل، وسلمت على الرجل، وسعدت بالكتاب، وفرحت بالجواب، وهكذا، والجزم خاص ولكن بالأفعال، إذن الأسماء لا تجزم، والأفعال لا تجر، هذه قواعد عامة مهمة، يجب أن نعض عليها بالنواجذ؛ لأنها الأركان.

قال أبو البقاء: إنَّما أعرب الفاعل بالرفع؛ لأربعة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول فلأي شيء حصل جاز. وأقول وكان الرفع لأنه مجرد علامة، وهم يريدون أن يفرقوا بين الفاعل والمفعول بأية علامة؛ فكان الرفع هذه العلامة.

الوجه الثاني: أنَّ الفاعل أقل من المفعول. والضم أقل من الفتح، فكأنه جعل الأثقل للأقل، والأخف للأكثر.

سيبويه في عشرات المواضع في (كتابه) يذكر أن الكلمة التي كثرت على الألسنة: أولًا: لا تكون إلا خفيفة، وثانيًا: تطلب لها الخفة، كأن الاسم الذي يستعمل بكثرة إنَّما يخفف من أجل هذه الكثرة.

إذن الكلام الذي ذكره سيبويه هو الأصل للعكبري ولغير العكبري؛ بأن ما خف على اللسان يتجاوز فيه حتى في مواضع لا تحصى أيضًا من (الكتاب) يقول سيبويه: وذلك لكثرته في كلامهم، وعد من ذلك الفصل بالظرف والجار والمجرور عده أيضًا من الأمور التي يتسامح فيها؛ لكثرتها على الألسنة، أو لكثرة استعمالها، فلما استعملتها العرب كثيرًا؛ كان ذلك أدعى إلى أنَّ الفصل بها يكون كلا فصل، يعني: كأنها صارت من أهلنا كما نقول في حياتنا، إذا كثر خطو رجل نحونا، وأصبح يزورنا على سبيل الصدق والمودة والتقرب والجادة؛ فهذا يكون من أهلينا ونعتبره يعني ليس أجنبيًّا، فنستطيع أن نقول أمامه كلامًا لا نقوله مع غيره؛ لأنَّه بمثابة الضيف الذي سيمكث عندنا ساعة، والضيف لا بد مرتحل.

لأنه كثر على ألسنتهم وما كثر على ألسنتهم خففوه، حتى إنك تجد استعمال لفظ الجلالة في النداء تجد له أحوالًا لا تجدها في غيره، فأنت تقول: يا الله، وتدخل عليه الألف واللام وتنادي بلا واسطة -سبحان الله! لا واسطة في العقيدة ولا واسطة في اللفظ متناغمان- كأنك تقول: يا الله لكنك لا تقول: يا الإنسان، وإنما تقول: كما قال ربنا: {ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ} [الانفطار: 6] {ﭡ ﭢ ﭣ} [الفجر: 27]

فأنت تنادي المقترن بـ أل بواسطة "أي" أو "أية" ولكنك تقول في لفظ الجلالة: يا الله، لا تقول: يا أيها الله، وإنَّما تدخل يا على لفظ الجلالة مقرون بـ أل بلا واسطة، وتقول: يا الله، وتقول: يا ألله، وتقول: يالله، وتقول: يلله، بالحذف، وتقول: اللهم، بحذف الياء وبالتعويض عنها بالميم المشددة على ما هو مذهب أهل البصرة.

إذن هذه الأوجه الأربعة في نداء لفظ الجلالة تدل كما قال العلماء -عليهم رحمة الله: إن ذلك إنَّما جاز في لفظ الجلالة دون غيره من الأسماء لكثرة النداء، يعني كأن الناس حين تنادي ربها تنادي بكثرة، وغيرهم في القديم:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| كل النداء إذا ناديت يخدمني | \* | إلا ندائي إذا ناديت يا مالي |

هذا ينادي يا مالي وهذا يدعو اليوم ثبورًا: {ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ} [الفرقان: 14] يقول: يا حسرتي، يا ثبوراه، واثبوراه، يا ثبوري، يا هلاكي، يا خيبتي، وتنادى الخيبة وتنادي الحسرة؛ لكن المؤمنون ينادون ربهم في الحل والترحال، في الإفراد والجماعة، في كل الأحوال الإنسان يقول: يا ألله وينادي، فلما كثر ذلك؛ أدى ذلك إلى التخفيف، فتسومح فيه ما لا يجوز أبدًا في غيره، هذا باب واسع جدًّا، وهو كثرة الاستعمال.

فالأخف إنَّما كان للأكثر، والفتحة أخف من الضمة، والمفعول به كثير، وهذا يدل على أنَّ المسألة في حاجة إلى المقارنة بين القليل وبين الكثير وبين الخفيف وبين الثقيل، هذا أصلها، يعني هذا الأصل، الأصل أن الفاعل أقل من المفعول، والضم أقل من الفتح؛ فجعل الأثقل التي هي الضمة، لم يقل هذا أبو البقاء وإنما نحن نفهمه من كلامه، فجعل الأثقل للأقل وجعل الأخف للأكثر.

أما الوجه الثالث فهو كما قال: أنَّ الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازمًا ومعنى لازمًا: يعني لا يجوز حذفه، وليس هناك من مسوغ يسوغ حذفه الضمة أقوى الحركات إذن الفاعل أقوى؛ لأنه لازم ليس معناه متعديًّا، فالمتعدي واللازم هذا وصف للأفعال، لكن بالنسبة إلى الأسماء التي منها الفاعل، كلمة لازمًا هنا تعني أنه لازم الثبوت يعني لا يحذف لا يسوغ حذف الضمة أقوى الحركات فجعل له ما يناسبه هذا كلام مهم جدًّا ومقبول كذلك.

الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول:

أما الوجه الرابع: فهو قول أبي البقاء: أنَّ الفاعل قبل المفعول لفظًا بمعنًى، دخل بنا أبو البقاء في موضوع التقدم في اللفظ والرتبة.

1. علامات رفع الفاعل الأصلية والفرعية:

معًا في ضوء (اللباب في علل البناء والإعراب) بعد أن تحدث الناس في العلل، وكان من أفضل ما قالوه: هكذا نطقت العرب، ولا نعني بهذا أننا سنواجه الناس بقولنا: هكذا نطقت العرب، بأننا نقول: لهم: سدوا أفواهكم ولا تتحدثوا في العلل؛ لأنَّ هذا يشكل خطورة على العلم، وعلى العقل، وعلى الحوار. وقد رأينا معًا أن أبا البقاء ذكر في علة رفع الفاعل أربعة أوجه:

وهذه الأوجه كان أولها: أنَّ الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول، فبأي شيءٍ حصل؛ جاز.

الوجه الثاني: أنَّ الفاعل أقل من المفعول، والضم أقل من الفتح.

الوجه الثالث: أنَّ الفاعل أقوى من المفعول.

الوجه الرابع: أنَّ الفاعل قبل المفعول.

هذه محاولات نقبل منها ما نقبل ونرد منها ما نرد؛ لكنا لا نلغي الفكرة ولا نقول للناس: هكذا نطقت العرب، ولا نتركهم دون الحديث عن العلة.

يجدر بنا في التطبيق أن نقول: أعرب الفاعل في الآيات الآتية، أو حدد الفاعل وأعربه في نحو قول الله تعالى: {ﭑ ﭒ ﭓ} الفاعل: المؤمنون، وهو مرفوع ما دام أبو البقاء قد تعرض للرفع، وعرفنا أن حق أن يكون مرفوعًا، هذا الرفع يختلف، لا يختلف بأن هذا مرفوع وهذا مرفوع من نوع جديد؛ وإنما تختلف العلامة.

اتفقنا الآن أن كل فاعل تقدمه فعل أو مضمَّن معناه -أي: مضمن معنى الفعل- حقه الرفع؛ ولكن هل "المؤمنون" مرفوع بالضمة؟ هذا لا يقول به إنسان؛ وإنما مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، الذي يجعلنا نقول: نيابة عن الضمة، هو إدراكنا أن هناك علامة إعراب أصلية، وكما قلت في ضوء ما ذكره ابن هشام في (أوضح المسالك): والإعراب أصلي وفرعي.

مواضع الرفع حكمًا:

هل يأتي الفاعل مجرورًا؟

والجواب: نعم، يأتي مجرورًا بحرف جر زائد كما في قول الله تعالى في آخر سورة الفتح: {ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ} [الفتح: 28] فكفى: فعل ماضٍ والفعل يحتاج إلى فاعل؛ لكنك كما ترى لفظ الجلالة: {ﯽ} ورد وقبله الباء؛ فهو مجرور، ولكن هذه الباء تأدبًا مع القرآن الكريم نقول: صلة، وفي غير القرآن الكريم نقول: زائدة.

فأنت تقول: الباء: حرف جر زائد أو صلة، ولفظ الجلالة في إعرابه ما دام قبله حرف جر زائد؛ في إعرابه تقول: فاعل مرفوع، من أول وهلة وسوف تسأل نفسك دون أن يسألك أحد: كيف يكون مرفوعًا وأنا أقرأ: {ﯽ} والباء موجودة؟

والجواب: {ﯼ ﯽ} كفى: فعل ماضٍ والباء: حرف جر صلة، ولفظ الجلالة: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، التي منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وحركة حرف الجر الكسرة؛ فانشغل بالكسرة عن الضمة؛ لكن الضمة منوية وفي الاعتبار ومقدرة، وإذا جاء الوقت الذي فيه -بلغة سيبويه- تخرج؛ خرجت، يقول: أخرجت الواو في النسب إلى "كنت" النسب إلى "كنت" "كوني" أخرجت الواو لما حذفت التاء؛ لأنه لا داعي إلى الحذف هكذا نقول.

ما ثمرة الجر على اللفظ، الرفع على المحل؟ ثمرة ذلك: أنه يجوز في تابعه كالعطف أو غيره الرفع على المحل والجر على اللفظ، وهذا في التطبيق مفيد جدًّا إلى درجة أنك تقول: ما بقي من صغير ولا كبير، بعد التدمير والخراب، تقول: ما بقي من صغير ولا كبير، وتقول: ما بقي من صغير ولا كبيرٌ. ما توجيه الجر وما توجيه الرفع؟

الجواب: أن توجيه الجر ما بقي من صغيرٍ ولا كبيرٍ: أنه عطف على اللفظ، وهذا كلام يحتاج إلى مزيد بيان. اللفظ في كلمة صغير وهو المعطوف عليه الذي يتحكم في المعطوف، فالمعطوف صالح لكي يكون منصوبًا، صالح لكي يكون مرفوعًا، الكبير هذه قبل أن تأتيَ بها صالحة لكي تكون كبيرٌ وصالحة لكي تكون كبيرًا وصالحة لكي تكون كبيرٍ.

فأنت إذا قلت: ما بقي صغيرٌ؛ ستقول: ولا كبيرٌ، ولا يجوز لك غير هذا الوجه أبدًا؛ لماذا؟ لأنك قلت: ما بقي صغيرٌ، بقي: فعل ماضٍ وصغير فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولا كبيرٌ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة، الأول فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والثاني معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لأنَّ كلمة صغير تحكمت فيها جاءت مرفوعة، والرفع حقها ولفظها كما قلت.

دخلنا في هذه المسألة التي سبق أن ذكرناها؛ لأنَّ المقصود بقول ابن مالك: الفاعل مرفوع حقيقة: أي لفظًا ومعنًى، لفظه مرفوع وموضعه: الرفع، وحقه ومعناه تقول في قول الله تعالى: {ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ} [آل عمران: 95] لفظ الجلالة {ﮋ}: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة؛ فلفظه مرفوع ومعناه مرفوع. أما المرفوع الحكمي -أي: الذي هو في حكم المرفوع- الذي يقصده العلامة ابن مالك؛ فذلك الذي يكون في المعنى دون اللفظ.

المواضع التي يكون فيها الفاعل مرفوعًا حكمًا:

الموضع الأول: أن يجر بمن الزائدة، وذلك كما في قوله تعالى: {ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ} [يس: 30] {ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ} {ﭰ} مرفوع لا ينكر أحد، ومجرور لا ينكر أحد، وهذا معناه: أنه مجرور في لفظه، مرفوع في معناه.

يعني اللفظ فيه إنَّما هو مجرور، لكن معناه ولكن حقه أنه مرفوع، وفي غير القرآن الكريم لو عطفت عليه؛ لجاء في التابع الذي هو المعطوف جواز الأمرين. أما إذا جررنا المتبوع؛ فإنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ومعنى هذا: أنه يجوز الجر على اللفظ، ويجوز الرفع على الموضع الواحد.

الموضع الثاني: فهو إذا جر بالباء الزائدة نحو: {ﯼ ﯽ ﯾ} [الفتح: 28] كفى: فعل ماضٍ أي: أنه يحتاج إلى فاعل؛ لكن الفاعل -وهو لفظ الجلالة بلا جدال- رأيناه مجرورًا بالباء، هذه الباء مشهورة في كفى بأن فاعلها يكون مجرورًا بالباء؛ لكنه مرفوع والرفع حقه ولكنه بضمة مقدرة، منع من ظهور هذه الضمة المقدرة أنه انشغل بكسرة الباء الزائدة، التي نطلق عليها في القرآن الكريم: صلة. فلفظ الجلالة: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة التي منع من ظهورها انشغاله بحركة حرف الجر الصلة.

الموضع الثالث: إذا أضيف إليه المسند، وذلك كما في قوله تعالى: {ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ} [البقرة: 251] أضيف الفاعل إلى عامله، أصبح إعرابه واضحًا تمامًا: مضاف إليه مجرور؛ ولكنه من حيث المعنى: فاعل.

الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول:

قال: سيبويه في الجزء الأول من (كتابه): "وقد يرفع الفاعل، وقال: ويرفع المفعول" وهذه عبارة قد يستغربها الناس. لكنه يقصد: "وُجد الشيءُ" أصله: وجدت الشيءَ، فكأن الشيء الذي هو مفعول به منصوب قد صار مرفوعًا لما بني من أجله الفعل أي: أنه نائب فاعل، لكن سيبويه لا يقول: نائب فاعل هنا؛ وإنما يقول: ويرفع الفاعل كما يرفع المفعول، مراده: يرفع المفعول إذا حذف الفاعل وصار المفعول نائبًا عنه، وهكذا.

فالأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول. أنت تقول: في نحو قول الله تعالى: {ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ} [الفتح: 27] تقول: أكلت الطعام، تقول: شربت الماء، الأصل الأصيل أن يتقدم الفاعل وأن يتأخر المفعول، حتى أننا ناقشنا هذه المسألة مع أبي البقاء عندما قال: إن الفاعل يوجد أولًا، ولا بد له أن يكون أولًا؛ لأنه هو الذي يحدث المفعول، وهو الذي يتعدى الفعل إليه بعد أن يعمل فيه. والله -تبارك وتعالى- يقول: {ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ} [البروج: 11] واو الجماعة تقدمت على الصالحات، أساليب لا أول لها ولا آخر لها، ولا حصر لها، أخرج المسلم زكاة ماله، يجوز أن يتقدم المفعول لاتساع الكلام، قاعدة تأتي بعد الأصل. أي: أن الأصل أن يتقدم الفاعل وأن يتأخر المفعول، أو أن تصوغها كما صاغها شيخك أبو البقاء حيث قال: الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول، ومن باب الأصل: وهو تقديم الفاعل على المفعول، نقول: وقد يتقدم المفعول.

هناك أساليب في اللغة يتقدم فيها المفعول على الفاعل: {ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ} [البقرة: 124]

{ﮧ}: مفعول، و"ربُّ": فاعل، وقد تقدم المفعول على الفاعل، إذن والضمير الذي في {ﮨ} يعود على {ﮧ} وهو متقدم في اللفظ دون الرتبة. أي: لفظ {ﮧ} تقدم؛ لكن رتبته أنه مؤخر، فالضمير يعود على متقدم في اللفظ دون الرتبة، ولا يعود على متقدم في اللفظ والرتبة، إلا في مواضع ذكرها ابن هشام في (مغني اللبيب) وهي سبعة. فالأصل أن يتقدم الفاعل، وأن يتأخر المفعول، وقد يتقدم المفعول إذا لم يكن لبس.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ